

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة محاضرات في مقياس

الفساد وأخلاقيات العمل

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية

إعداد : د. عميروش بوشلاغم



السنة الجامعية 2021 - 2022



المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية

إعداد الدكتور
عميروش بوشلاغم

2022-2021

مقدمة

لقد ازداد الاهتمام الدولي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي على نحو لم يكن معهودا من قبل، وذلك نظرا الى تعاظم الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للفساد على التنمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعتبر جريمة الرشوة من أهم مظاهر الفساد ومن أخطر الجرائم التي يرتكبها الموظف العام لما تنطوي عليه من مساس بنراسته والثقة التي أوكلت له، لكي يشارك بأمانة في تسيير المرافق العامة للنهوض بوظائفها المختلفة بانتظام.

كما أن المتتبع لواقع المنظمات والمؤسسات المعاصرة يلاحظ ذلك الحجم الهائل من القرارات والممارسات التي توصف بالأخلاقية، وذلك على مستوى سائر الوظائف كالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والمحاسبة وغيرها، أوفي مجال الإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها من الوظائف الأخرى، وهكذا أصبح لزاما على هذه الأخيرة تفعيل إطار أخلاقي وقيمي يضبط ممارسات وتصرفات مدراءها وموظفيها تحت طائلة إلحاق الضرر بتأصيل فنون الخلل والفساد في كافة الأنشطة وجميع فئات المجتمع

يهدف هذا المقياس إلى الإحاطة الشاملة بمصطلح الفساد ومحاولة توعية الطلاب بمخاطر الفساد ومضاره فضلا عن أساليب مكافحته وتوجيههم لتجنب كل مظاهره والمساهمة الفعالة في مكافحته بمختلف الوسائل المتاحة، وذلك كون طالب اليوم هو إطار الغد، وبالتالي فتوعيته بمخاطر الفساد هو العمل على القضاء على الفساد في العقول أولا على أن تكون نتائج مكافحة كل مظاهر الفساد مستقبلا وتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المواطنة بين العائد الاجتماعي (التعليم والصحة)، العائد الاقتصادي (الحرية الاقتصادية) والعائد البيئي (سلامة النظم البيئية).

لذلك تأتي محتويات دروس مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، لتختزل بعض الخفايا المتعلقة بظاهرة الفساد، وتسليط الضوء على سبل محاربتها مع الإشارة لواقع الظاهرة في بلادنا مشفوعا بتجارب دولية في مجال محاربة ظاهرة الفساد.

الباحث

عميروش بوشلاغم

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد الإداري

لا يختلف اثنان على كون الفساد ظاهرة مرفوضة من قبل الجميع، ومع هذا الرفض فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم وتصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها. ونجد أن من يمارس الفساد الإداري هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية، ولغرض تحديد معنى واضح ودقيق وشامل لمفهوم الفساد الإداري يتطلب الأمر الإشارة إلى ما يلي :

1.1. تعريف الفساد الإداري وخصائصه

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها، لذلك أعطيت عدة تعاريف لهذه الظاهرة.

ومن ضمن التعاريف التي أعطيت للفساد الإداري ما يلي:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" (صبيح 2016. 47)، أما البنك الدولي فيعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (دنون 2010. 245). نلاحظ أن هذين التعريفين يعتبران أن الفساد يقتصر فقط على القطاع العام دون الخاص، فالشواهد المتاحة تشير إلى وجود الفساد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضا خاصة تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها، كذلك قد لا ينطوي سوء استخدام السلطة العامة من

قبل المسؤول الحكومي على المصلحة الشخصية، ولكن قد تكون لمصلحة حزبه أو عشيرته أو أصدقائه وأقاربه.

فيحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية (القيروتي 2001. 33)، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة (أنعم 2004. 282)، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، أو إساءة استخدام السلطة العامة، كالموظف الذي يدعي المرض ولكنه يذهب لقضاء عطلة، كذلك ممارسات رئيس الدولة الذي يهتم كثيرا بإعمار بلده بشكل لا يتناسب مع حجمها أو أهميتها (دنون 2010. 246).

كذلك الفساد الإداري هو جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها، وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة والمخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للاختلاف بسبب عدم الإنفاق عليها (الغالبي والعامري 2010. 352). أيضا الفساد الإداري يمثل تصرفا مقبول ومرغوب من قبل طرفين أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما أو الوصول إلى أهدافهما الشخصية (Heidenheimer & Johnston 2001. 253).

وهو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد، ليشمل تصرف القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها إهدار الموارد الاقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال (السالم 2010. 13-14).

نلاحظ أن التعاريف السابقة تتفق حول اعتبار الفساد الإداري الحالة التي تحدث نتيجة الانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية بفعل تأثير أو استجابة لمحفزات مادية كالأطماع المالية أو غير المادية، تحقق مكاسب ذاتية واجتماعية، أي بمعنى آخر هو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ويتميز الفساد الإداري بوصفه تعبيراً عن انتهاك الواجبات الوظيفية، وممارسة خاطئة تعلي من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

ويتميز الفساد الإداري بعدة سمات منها : (الشريف 2004. 42-43)

- السرية التامة واشتراك أكثر من طرف في ممارسة الفساد الإداري ؛
- يجسد الفساد الإداري المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه ؛
- يعبر الفساد الإداري عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية.

2.1. مراحل تطور الفساد الإداري

إن البدايات الأولى للفساد الإداري ترى فيه ممارسات سلوكية لا تخضع إلى ضوابط أو معايير معينة، خاصة المعايير التنظيمية والبيروقراطية في إطار عمل المؤسسات، وهي بهذا المعنى تعتبر الفساد مرادفاً للانحراف، فلا يقتصر انتشار الفساد على مجتمعات في فترات زمنية معينة. فالفساد

ظاهرة إنسانية وزمنية مع اختلاف سعة انتشاره واستفحاله من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر سببه الرئيسي الظروف والمعطيات التي يمر بها المجتمع. ففي المجتمع اليوناني القديم الذي كان يعاقب على الرشوة بالإعدام طبقا لبعض التشريعات، والتي انتقدها سقراط بقوله إن المرثشي كان يجزى على ارتشائه بالترقي في المناصب العسكرية والسياسية.

وقد تغاضت في انجلترا الملكة إليزابيث (1558-1603) عن تفشي ابتزاز الأموال في الوظائف الرسمية كعذر لها عن عدم زيادة الرواتب، ومن صور الفساد أن أمين صندوق الحرب كان يحصل على 16000 جنيه سنويا علاوة على راتبه، حيث يحافظ بأسماء الجنود الموتى في قوائم الجيش ويضع مخصصاتهم في جيبه ويبيع الملابس المخصصة لهم. وعم الفساد في الدوائر الحكومية في إيطاليا في عصر النهضة وكانت سمعة المحاكم سيئة لكثرة ما فيها من صور للفساد الإداري والرشوة.

وكان لويس الرابع عشر ملك فرنسا يعتقد أن كل إنسان في رأيه قابلا للرشوة، مما يدل على انتشار الفساد في عهده، ولأن الشركات الأوروبية يسمح لها القانون بدفع الرشاوي والحصول على الصفقات الأجنبية، وخصمها من الضرائب المستحقة عليها فقد أدى ذلك إلى تضرر الشركات الأمريكية، فالقانون الأمريكي يعتبر دفع الرشاوي جريمة يعاقب عليها القانون (أنعم 2004. 283).

ومع تطور وانتشار ظاهرة الفساد الإداري فقد تباينت الرؤى النظرية والفكرية لهذا المفهوم

وظهرت مداخل عديدة لتحديده يمكن إجمالها فيما يلي : (الغالبي والعامري 2010. 353-354)

أ. المدخل الأخلاقي : في إطار هذا المدخل يعتبر الفساد ظاهرة قيمية وسلوكية تتجسد بحالات سلبية

وممارسات ضارة وهدامة يتطلب الأمر الوقاية منها ومعالجتها ومكافحتها بشتى الطرق والأساليب.

ب. **المدخل الوظيفي** : يطلق البعض عليه اسم المدخل العملي أو التبريري، ووفق هذا المدخل فإن الفساد الإداري لا يفترض بالضرورة أن يكون انحرافا عن النظام القيمي السائد بل هو انحراف عن قواعد العمل وإجراءاته واشتراطاته وقوانينه وتشريعاته. ويأتي هذا الانحراف نتيجة أسباب عديدة ليشكل خرقا لهذه القوانين المعتمدة في النظام الإداري.

ج. **المدخل الثقافي** : ضمن هذا المدخل فإن الفساد الإداري يمكن أن يشكل ظاهرة متعددة الأبعاد والأسباب والنتائج، ولكونها ظاهرة فإنها يمكن أن تأخذ طابعا منظما له القدرة على الاستمرار والبقاء والتجذر، بحيث يخلق مجموعة كبيرة من النظم الفرعية الفاسدة سواء وفق المعايير القيمية أو الوظيفية.

د. **المدخل الحضاري** : يرتبط مفهوم الفساد بمنظور حضاري بكل مكوناته السياسية والثقافية والقيمية والاجتماعية والسلوكية، حيث يفترض أن الفساد الإداري ظاهرة مركبة تتكسر من خلال التخلف بشكل واسع ومجمل الممارسات الفردية والجماعية تؤدي إلى خيارات يشوبها الكثير من النقص والقصور، بحيث لا تعطي دفعا وتطورا على الصعيد العام أو الخاص.

وهناك مدخل خامس مهم يستحق الدراسة بتعمق يقوم على أساس حصر الفساد الإداري بالوظيفة العامة العليا فقط واستغلال المناصب الرفيعة لغرض تحقيق المكاسب المادية والوجاهة الاجتماعية وإيصال المنافع إلى الحاشية والأقارب بعيدا عن أي اعتبارات أخلاقية، وتنفيذا لقناعة قائمة على أساس أن هذا المنصب الرفيع هو مؤقت وزائل لا يستمر لفترة طويلة، تنتهي مع انتهاء فترة الوزارة في الحكم

(Wei 2001. 102-101).

3.1. أنواع الفساد الإداري

ينقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات كالتالي : (عبد الرحمان 2011. 362-363)

أ. **الانحرافات المالية** : تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة، مثل : مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها، مخالفة المناقصات والمزايدات، الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة، وكل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

ب. **الانحرافات التنظيمية** : تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به. ومن أمثلتها : الامتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة، عدم الالتزام بمواعيد العمل، عدم إطاعة أوامر الرؤساء، إفشاء أسرار العمل وعدم التعاون مع الزملاء.

ج. **انحرافات سلوكية** : تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي. ومن أمثلتها : عدم المحافظة على كرامة الوظيفة، أداء أعمال الغير براتب بغير إذن للسلطة المختصة، الاشتغال بعمل تجاري وشراء ما تعرضه السلطة للبيع، الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

د. **انحرافات جنائية** : تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، الاختلاس، التزوير في المحررات الرسمية، السرقة، الاعتداء على النفس، وجرائم السلوك الشخصي الأخرى.

والجدول الموالي يوضح لنا أنواع الفساد وخصوصياته :

الجدول -1- : أنواع الفساد وخصائصه

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العننية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير (التظليل الجمهوري)	صعب الاكتشاف ومعقد بسبب خباب النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبيا	مكلف جدا	علني مبطن
الفساد البيروقراطي	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	قد يكون مكلفا	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	متوسط إلى منخفض	غير واضح

					وأفراد محددین	
معلن ويفهم بالعكس	كلفة عالية جدا	بطيء المعالجة جدا	صعب الإحساس به لوجود القنوات المسبقة	شامل	المجتمع وثقافته وتراثه	الفساد الحضاري الاجتماعي
متوسط الوضوح	متوسطة كلفة المعالجة	سريع المعالجة	سهل الاكتشاف	محدود	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	فساد منظمات الأعمال الخاصة

المصدر : (الغالبی والعامري 2010. 362)

من خلال ملاحظة الجدول السابق واستقراء مكوناته وانعكاساتها على بيئة الأعمال الدولية يبدو أن بعض أنواع الفساد هي أكثر خطورة، وأشمل تأثيراً وأصعب معالجة لكونها معقدة وصعبة الاكتشاف، كما هو الحال في الفساد الحضاري والاجتماعي والفساد الثقافي اللذان يعبران في بعض من جوانبهما عن حالة فساد شامل وكبير مرتبط بأطر سياسية غير واضحة المعالم تمارس من خلالها أوسع أنواع الديكتاتوريات وتعطيل الحقوق والمشاركة الجماعية بالقرار، وقبول رأي الآخر وغيرها من الجوانب التي تمثل بيئة صالحة لانتشار حالات الفساد الإداري وتجدره.

2. مظاهر الفساد الإداري وصعوبات دراسته

يأخذ الفساد الإداري عدة أشكال ومظاهر تساعدنا في فهم هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها ومعوقاتنا :

1.2. أسباب الاهتمام المعاصر بالفساد

- فقد شهد موضوع الفساد اهتماما كبيرا خلال العقدين المنصرمين من طرف الأكاديميين، وهناك أسباب عديدة تقف وراء الاهتمام المعاصر به يمكن تلخيصها فيما يلي : (دنون 2010. 247)
- مع نهاية الحرب الباردة توقف النفاق السياسي الذي كان يدفع صانعي القرار في بعض الدول الصناعية إلى إهمال الفساد السياسي الموجود في دول معينة طالما أنها قد اصطفت في المعسكر السياسي الصحيح من وجهة نظر تلك الدول ؛
 - قصور المعلومات عن الفساد في السابق، خاصة ذلك الذي شهدته الأنظمة المخططة مركزيا والتي عرفت في الماضي ممارسات فساد واسع النطاق ؛
 - تزايد عدد الدول ذات الحكومات الديمقراطية والإعلام الحر والفعال في السنوات الأخيرة، قد خلق بيئة لم يعد فيها مناقشة مسائل الفساد أمر محظور ؛
 - الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية في نشر المعلومات ومشاكل الفساد في محاولة لخلق حركة مناهضة للفساد في كثير من الدول، ومؤخرا أدت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي دورا بارزا في الحركة المناهضة للفساد.

2.2. مظاهر الفساد الإداري وأشكاله

- تتعدد مظاهر الفساد الإداري وتتنوع وهي غير مرتبطة بأي نوع من أنواعه، مما تجعله يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة مثل : (زاهر 2009. 154)

أ. الرشوة : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

ب. المحسوبية : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها.

ج. المحاباة : أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

د. الوساطة : أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

هـ. نهب المال العام : استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

و. الابتزاز : أي الحصول على أموال من طرف شخص معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

3.2. صعوبات دراسة الفساد الإداري

تعترض الباحثين الذين يودون دراسة الفساد الإداري خاصة في الدول النامية مجموعة من

المصاعب من أهمها : (السالم 2003. 304-305)

- عدم تشجيع الأبحاث الأكاديمية الجادة لدراسة هذه الظاهرة بطريقة شمولية، وعدم توفير الدعم

المالي والأدبي لمثل هذه الأبحاث ؛

- في حالة توفر بعض المعلومات فإنها بحالة كبيرة من السرية، ولا يطلع عليها الباحثين بسهولة إذ يتطلب الأمر موافقة جهات عليا في الجهاز الحكومي ؛
- المضايقات التي قد يتعرض لها الباحثون عند تناولهم لموضوع الفساد الإداري، وخاصة أن الموضوع شائك ومتعدد الجوانب، وقد تؤدي الدراسات إلى كشف بعض أوجه القصور، والتسيب في بعض الجهات الحكومية الأمر الذي لا يرضي المسؤولين في تلك الجهات ؛
- إن بعض المعلومات المتوفرة من مصادر خارجية كالصحف الأجنبية وتقارير بعض المنظمات الدولية تفتقر للدقة والتحديث في بعض الأحيان حيث يكون قد مضى عليها بضع سنوات ؛
- ضعف الوعي العام لدى الموظفين وتدني الشعور بالمسؤولية، وعدم إسهامهم بطريقة فعالة في الجهود البحثية المتعلقة بدراسة الفساد الإداري.

3. أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري وآثاره

سنتطرق في هذا المحور إلى أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري وآثاره ومؤشرات قياسه :

1.3 أسباب تفشي ظاهرة الفساد الإداري

لكي تكون هناك معالجة فعالة وشاملة للفساد الإداري يفترض بنا معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره، ولكون الفساد ظاهرة شمولية فقد تعددت أبعادها وأسبابها لتمس مختلف الجوانب الشخصية والاقتصادية والسياسية :

أ. الأسباب الاقتصادية : يعتقد كثير من الباحثين أن العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، خاصة فيما يتعلق بالمستوى المتدني للرواتب والأجور وضعف الحوافز

والمزايا الوظيفية الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية العاملين، مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو المتاجرة بالمخدرات وتزوير النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة. (الشلقان 2003. 335).

ب. الأسباب الاجتماعية : تتمثل في العادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع، والتي كثيرا ما تولد ضغوطا اجتماعية تهيبُ المناخ المناسب لنمو وانتشار الفساد الإداري، من خلال أعمال المحاباة والمحسوبية، والتي تؤدي في النهاية إلى انحراف الجهاز الإداري عن القواعد والأهداف المأمولة للعمل، كما أن الانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القوانين واللوائح الحكومية. (عبد العظيم 2008. 64).

ج. الأسباب السياسية : تتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي بغض النظر عن الكفاءة الإدارية، وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية ويصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط، بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة الفعالة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد الإداري الأمر الذي يسهل انحراف العاملين ويشجعهم على الاستغلال السيئ للوظيفة العامة. (Hodess 2004. 11).

د. الأسباب الإدارية : عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها، ووجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري عن مواكبة حاجات الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر الجمهور بما يلاقه من صعوبة

في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمتها. (قبايلي 2011. 4).

هـ. الأسباب القانونية : عادة القانون يساهم في خدمة المصلحة العامة ويجرم الفساد بدلا من أن يصبح أداة يتفنن بها البعض لإيجاد التبريرات والمنافذ لممارسة أعمال الفساد الإداري، ومن الأمثلة على ذلك الثنائية في تفسير وتطبيق النصوص لمجاملة الأصدقاء وأصحاب النفوذ والتعسف بحق الضعفاء وعامة الناس في إصدار الأحكام القضائية على ممارسة بعض أعمال الفساد الإداري مقابل الهدايا التي يتحصل عليها بعض العاملين في السلطة القضائية. (السالم 2003. 16).

2.3. الآثار الناجمة عن الفساد الإداري

يشير البعض إلى أن للفساد الإداري دورا ايجابيا في تخفيف التعارض والتناقض بين القيم الاجتماعية وقواعد العمل الرسمي في الجهاز الإداري، فهو يعمل على زيادة المشاركات ويساعد على التطبيق التدريجي للتحويلات في نظم العمل. ولكن للفساد الإداري آثار سلبية ضارة هي : (أنعم 2004. 285-286)

أ. الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها : فانتشار الفساد الإداري يؤدي إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية ما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية وضعف الثقة بها من قبل جمهور المتعاملين، كما أن اتساع دائرة الفساد يؤدي إلى ضعف الهياكل الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى فشل النظام الإداري.

ب. **إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي** : الفساد سلوك ضار يؤدي إلى الاضطراب والإخلال، كما تشير الكثير من الدراسات إلى أنه للفساد الإداري آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ومن ذلك تخفيض معدلات الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تخفيض معدل النمو الاقتصادي. فما يرافق الفساد الإداري من دفع للرشاوي يمثل لكثير من رجال الأعمال نوعا من الضرائب مما يدفعهم إلى التقليل من استثماراتهم في الدول التي يوجد فيها فساد.

ج. **إضعاف الاستقرار السياسي** : فانتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالاستقرار السياسي، وتدني مستوى الدخل والصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتسلسها وتردي الأوضاع على كل الأوجه.

د. **ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد** : هذا بغرض تحقيق مصالحها الخاصة، حيث يفقد الجهاز الإداري كيانه لصالح المنظومات الفاسدة بداخله عند انتشار الفساد ويتم تحويله لتحقيق مصالحها الخاصة بدلا من المصلحة العامة، فالمستفيدون من الفساد يعملون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، يدعمهم في ذلك عدم المحاسبة والمساءلة القانونية.

هـ. **تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية** : هذا نتيجة من نتائج الفساد الإداري، ففي دراسة ميدانية لأوضاع مستشفيات بمدينة عدن الحكومية سنة 2004، أظهرت نتائج المسح والاستقصاء أن الأجور تكاد تكون دون المستوى لممارسي مهنة الطب، لذا تعتبر عدم حافزية نظام الأجور والمرتبات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدني مستوى تقديم الخدمات الطبية في المستشفيات العمومية بشكل عام.

الفصل الثاني

مؤشرات قياس الفساد الإداري

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء من انطباعاتهم، من واقع ممارستهم العملية. حول مدى تعشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، وتشمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ومؤشر تقلبات الفساد الذي يصدره البنك الدولي، فهو مؤشر مركب يقيم مستويات الفساد في مختلف الدول، عكس مؤشر تقلبات الفساد الذي يهتم بمواقف الناس من تقلب تلك المستويات، وي طرح مستوى للتقلب سؤالا حول مدى تأثير الفساد في حياة الأفراد والعائلات، فتأتي الأجوبة متفاوتة، وقد لا يكون لها صلة بمستويات الفساد (علي 2008. 3). وفيما يلي شرح موجز لهذين المؤشرين : (زاهر 2009. 159-161)

أ. **مؤشر مدركات الفساد** : تصدر منظمة الشفافية الدولية في برلين مؤشراً دولياً لقياس الفساد يسمى الرقم القياسي للشفافية الدولية أو مؤشر مدركات الفساد، يساعد المستثمرين الأجانب على معرفة مدى تعشي الفساد في الدول المختلفة، إذ يمنح خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح ما بين (1 و10 درجات). بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماماً من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة. وبناء على استطلاع مؤشرات الفساد

الذي أجرته المنظمة في سنة 2017 غطى هذا المؤشر 180 دولة، حصلت 70% منها أقل من خمس درجات، وجاءت الدول النامية في المراكز الأخيرة، فعدت أكثر الدول فسادا. أما على مستوى الدول العربية، فإن الوضع لم يتحسن في كثير منها منذ سنة 1985، بل على العكس قد حدث تراجع في بعض الدول العربية.

ب. مؤشر تقلبات الفساد : يتم إعداد هذا المؤشر المركب من طرف باحثين من البنك الدولي منذ سنة 1996 بناء على 6 جوانب للحاكمية، هي التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون، والتحكم في الفساد. ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية على عدد كبير من المتغيرات ثم استنتاجها من 37 قاعدة للمعلومات تم انشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة. وباستغلال المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات، بعد تنميط مؤشرات الحاكمية يتم تنميطها في التوزيع الطبيعي بحيث تأخذ متوسط مؤشر (صفر)، وبانحراف معياري (1)، وتتراوح قيمة المؤشر بين (-2.5 إلى +2.5) والنتائج المتحصل عليها المرتفعة تعني "مستوى منخفض للفساد"، والنتائج المنخفضة تعني "مستوى مرتفع للفساد".

4. آليات مكافحة الفساد الإداري

مع أن الدول المتقدمة قد وضعت آليات للحد والوقاية من ظاهرة الفساد الإداري فإننا نجد ممارساته بأشكال مختلفة، قد تكون صعبة الاكتشاف والملاحقة. وفي الدول النامية فإن وطأة الفساد الإداري كبيرة جدا سواء على الصعيد الاقتصادي التنموي أو على الصعيد السياسي والاجتماعي، لذلك بادرت أغلب الدول في تشكيل هيئات لمكافحة الفساد ومتابعة آثاره الضارة.

1.4. مداخل معالجة الفساد الإداري

بما أن للفساد الإداري آثار كبيرة على الأفراد والمنظمات والمجتمع، وبما أن الممارسات المنحرفة والفاصلة تعرقل وتعيق جهود التنمية فإن هذه الظاهرة الخطيرة يجب أن نقف إزاءها بكل حزم وأن نتضافر الجهود لغرض تحجيمها وتقليل آثارها السلبية، لذلك فإننا نرى أن الدعائم الأساسية للوقاية أو معالجة هذه الظاهرة يجب أن تركز على : (الغالبى والعامرى 2010. 405)

- ضرورة البدء باجتثاث ومحاربة حالات الفساد السياسى باعتباره مظهرا من مظاهر الفساد الكبير الذى يخفى وراءه حالات فساد اقتصادى واجتماعى ومؤسسى ؛
- تتعدد أشكال وأصناف الفساد الإدارى وكثرة أسبابه وتنوع ممارسيه الأمر يتطلب معرفة هذه الجوانب لغرض وضع معالجة ناجحة له ؛
- انتقال حالات الفساد الإدارى والممارسات الإدارية المتلاحقة من الأساليب العشوائية المرتبكة إلى الأساليب العلمية المنهجية المدروسة والمنظمة، إن هذه الحالة قد تعقد من طرق اكتشاف الفساد وملاحقتها قانونيا ومن ثم القضاء عليها. وذلك لكون العصابات المنظمة للفساد الإدارى يمكن أن تستفيد من الثغرات القانونية على الصعيد المحلى والدولى ؛
- شمولية ظاهرة الفساد حيث أنها أصبحت ظاهرة تواجه مختلف الشعوب والأمم والدول لذلك ينبغي تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة، وقد تكون منظمة الشفافية الدولية أحد الأذرع المهمة المساعدة فى مكافحة الفساد الإدارى على المستوى الدولى.

وبصفة عامة هناك العديد من الإجراءات والخطوات والسياسات التى يمكن من خلالها مكافحة

الفساد الإدارى، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلى : (بكر 2009. 9-10)

- تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في كافة الوحدات الإدارية ؛
- إعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ؛
- تحيين مستويات الأجور والمداخيل خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين ؛
- تطوير نظم اختيار وتعيين وترقية الموظفين والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف ؛
- التركيز على الجانب الأخلاقي وتفعيل القيم الدينية والروحية المرتبطة باستقامة الأفراد والاتجاه نحو إعداد ميثاق أخلاقي لكل مهنة.

الفصل الثالث

جهود المنظمات الدولية في مكافحة الفساد الإداري

يمكن أن تتكامل جهود المؤسسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الدولية لمكافحة حالات الفساد الإداري خاصة بعد أن أصبح الفساد الإداري ظاهرة دولية متعددة الأبعاد، ويجب أن تكون الجهود الوطنية لمكافحة الفساد جهود فعالة تتم من خلال أساليب وآليات متعددة وتشمل أبعاد كثيرة كالجانب الاقتصادي، متمثلاً في مستويات الأجور الجيدة والقضاء على البطالة وتحسين مستويات المعيشة، كذلك الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال البناء السليم للنظام القيمي ومحاربة الأعراف والتقاليد الفاسدة أو التي يمكن أن تمثل مدخلاً لممارسة فساد إداري، ثم أن هذه الأبعاد تستكمل بالبعد المؤسسي المتمثل في تقوية مؤسسة القضاء والمحاكم وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة وتعزيز دور الإعلام والرقابة الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية التي يمكن أن تساهم بجهود في مكافحة الفساد الإداري يمكن أن تشمل على : (الغالبى والعامري 2010. 412 ؛ Werlin et Al. 2003. 331)

❖ **الجهود المحلية** : تتمثل في إنشاء العديد من المنظمات تعمل على المستوى المحلي تهتم بمكافحة الفساد بكل أشكاله، ويمكن إيجاز أعمال هذه المنظمات فيما يلي :

أ. **منظمات منبثقة من السلطة المحلية** : حيث أنه في إطار هذه المنظمات يمكن تفعيل دور العاملين من جانب في عمليات الرقابة وكذلك المواطنين لتنمية الحس بأهمية المحافظة على المال العام ومراقبة إنفاقه على المشاريع المختلفة ومطالبة المنظمات المسؤولة أن تكون أكثر شفافية في نشر

المعلومات الخاصة بعملها، كذلك ميزانياتها ومشاريعها بكل صدق وأمانة وتقديم الإحصائيات اللازمة لهيئات منظمات المجتمع المدني لغرض بناء ثقة بينها وبين هذه الهيئات المدنية والجمهور .

ب. منظمات المجتمع المدني : لهذه المنظمات دورا كبيرا في اكتشاف ومتابعة حالات الفساد الإداري وجمع المعلومات عنها وعرضها بكل صدق وأمانة، لكي يطلع عليها الجمهور والمنظمات المسؤولة ومن ثم معالجتها، ومن أمثلة منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام المرئي والمسموع وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين وجمعيات حماية البيئة وجمعيات محاربة الفساد.

ج. منظمات وأفراد القطاع الخاص : يجب أن تعطي مثالا حسنا يمكن أن تجسده من خلال ممارستها الأخلاقية وتبنيها لدور أكبر في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

د. منظمة الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية : على المستوى الإقليمي يمكن أن تتعامل الدول والمؤسسات في مجموعة لمحاربة حالات الفساد الإداري على صعيد الإقليم في إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسد رغبة هذه الدول في الارتقاء بأساليب تحقيق مصالح الإقليم وشعوبه، وتجدر الإشارة هنا أنه هناك مشروع مقترح لإنشاء منظمة عربية لمكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية.

❖ **الجهود العربية :** حاولت الدول العربية القيام ببعض الجهود فيما يتعلق بمكافحة الفساد الإداري،

يمكن إيجازها فيما يلي : (سعيد 2007 . 444-445)

- انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب في سنة 1987 ؛

- انعقاد مؤتمرات بالمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة سنة 1999 وخصصت حلقة كاملة من هذا المؤتمر لموضوع الفساد ثم تلاه مؤتمر في بيروت سنة 2002 ؛
- انعقاد بعض المؤتمرات في الجامعة العربية ؛
- وثيقة الإسكندرية 2004 والتي بلورت رؤية عربية أصيلة حول قضايا الإصلاح وأولوياتها، تضمنت عدة محاور للإصلاح ؛
- وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي تبنتها القمة العربية في تونس 2004.

❖ **الجهود الدولية** : قطعت الجهود الدولية شوطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد وتطوير الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بكافة أشكاله، وكذلك تطوير الآليات المختلفة ودعمها لتحقيق نتائج عملية في مجال اجتثاث الفساد، ويمكن أن نشير هنا إلى أن الدول المختلفة يمكن أن تستعين بالمنظمات الدولية مباشرة أو تستفيد من خبراتها في مكافحة الفساد. ومن أهم المنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر نذكر : (الغالبي والعامري 2010. 413-414)

أ. **الأمم المتحدة** : لقد أعدت الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بهدف الحد من خطورة أعمال الفساد وأضرارها منها :

- المساس باستقرار المجتمعات وأمنها وتفويض الديمقراطية والقيم والأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة للخطر ؛
- وجود صلات بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية مثل غسل الأموال ؛
- استنزاف موارد الدول وتهديد الاستقرار السياسي ؛

- انتشار الفساد عبر الحدود إلى الدول الأخرى ومن ثم ضرورة التعاون الدولي ؛
 - إن الفساد لا يمكن مقاومته إلا بمساهمات جماعية من أفراد وجمعيات ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية.
- ب. البنك الدولي :** يجسد البنك في استراتيجيته المتعلقة بمكافحة الفساد في أربع محاور أساسية :
- متابعة أشكال الاحتيال والفساد في المشاريع التي يمولها البنك ؛
 - تقديم العون للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد ويطرح البنك نماذج متعددة لمكافحة الفساد الإداري وفق ظروف وبيانات هذه الدول ؛
 - يعتبر البنك جهود مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدماته وسياسات إقراضه المختلفة ؛
 - يقدم البنك عونا للجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري.
- ج. صندوق النقد الدولي :** تبنى صندوق النقد الدولي منذ سنة 1997 شروطا أكثر تشددا وموضوعية في منح مساعداته وقروضه ووفق ضوابط مكافحة الفساد، كما أن البنك يساهم في مجالين رئيسيين في مكافحة الفساد هما :
- تدريب وتطوير الموارد البشرية العامة والعامة في مجال الضرائب وإعداد الموازنات ونظم المحاسبة والرقابة والتدقيق ؛
 - يساهم الصندوق في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تطور في إطارها القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال والتجارة.

د. **المنظمة العالمية للتجارة** : أفرزت المنظمة سنة 1996 إنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية والتبادلات الحكومية للدول الأعضاء فيها.

هـ. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** : تتابع هذه المنظمة الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري في مجالات الرشوة في التبادلات والأعمال الدولية، وكذلك الفساد في المشتريات الممولة بمساعدات دولية ودور المجتمع المدني في مكافحة الفساد. ولعل أهم ما قامت به هو :

- إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني ؛
- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الاعلام لتمكين من الفحص الدقيق والعاقل للعمليات الحكومية ؛
- زيادة الشفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني ؛
- توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.

و. **منظمة الشفافية الدولية** : تعتبر من أكثر المنظمات الدولية نشاطا وفعالية في متابعة ومكافحة حالات الفساد الإداري، وتقوم المنظمة بتطوير مؤشرات لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتطور هذه المؤشرات من خلال استطلاعات للرأي لرجال الأعمال والنخب الاقتصادية والمحليين الاقتصاديين.

الفصل الرابع

تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري

هناك بعض الدول التي خاضت تجارب هامة في مكافحة الفساد الإداري بأساليب مختلفة واستطاعت من خلال جهودها أن تقضي عليه أو تخفض من معدلاته : (نجلاء 2009. 10-12)

أ. الصين : تعتبر الصين من الدول التي ينتشر فيها الفساد، وقد بلغ مؤشر إدراك الفساد فيها سنة 2017، 4.1 وسنة 2015، 3.7 وسنة 2012، 3.9 مع العلم أن أعلى قيمة لهذا المؤشر هي 10 (نظيف جدا) وأقل قيمة له هي 0 (فاسد جدا)، ولذلك فهي من الدول التي يرتفع فيها معدلات الفساد. وقد اتخذت الدولة بعض الإجراءات بهدف مكافحة الفساد ومقاومته، وكانت لها تجربة جيدة تتمثل في :

- وضع عقوبة شديدة لمواجهة الفساد لدرجة أنه تم الحكم بالإعدام على بعض المرتشين ؛
- إلى جانب العقوبة قامت الدولة بتوفير الحوافز التي تدفع الأفراد للابتعاد عن الرشوة والفساد، من خلال رفع دخول المواطنين وتحسين مستوى المعيشة.

ب. سنغافورة : تعتبر تجربة سنغافورة رائدة وفريدة بالنسبة للدول التي حاربت الفساد، فقد نجحت في إزالته فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نظيف من الفساد مع فنلندا نيوزيلندا والدانيمارك، وبلغ مؤشر مدركات الفساد بها 8.7 و8.5 سنتي 2012 و2015، ليتراجع إلى 8.4 سنة 2017. والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ نحو ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر بها الفساد.

- قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين والقواعد والإجراءات وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين ؛
- رفعت الدولة مرتبات وأجور الموظفين العموميين حتى لا يلجؤوا للفساد ويعد مرتب الوزير السنغافوري أعلى مرتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته ومن دخله المرتفع، فضلا عن أنه لن يستطيع أن يحصل على وظيفة أخرى.

ج. هونغ كونغ : تأتي هونغ كونغ في المرتبة 13 بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد سنة 2017، وقد ارتفع المؤشر لديها من 7.4 سنة 2014 إلى 7.5 سنة 2015 و7.7 سنة 2017 نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد وأهمها تشكيل لجنة لمحاربة الفساد وفرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات، ويعمل بها نحو أكثر من 1000 موظف يتقاضون مرتبات مرتفعة مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله.

د. تشيلي : تعتبر الدولة رقم 26 ضمن 180 دولة من حيث مستوى الفساد فيها، ومؤشر مدركات الفساد فيها بلغ 7.2، 7.0 خلال سنتي 2012، 2015 ليتراجع إلى 6.7 سنة 2017. وقد خطت الدولة خطوات هامة في محاربة الفساد وتعتبر من أنظف دول أمريكا اللاتينية

- قامت بتبسيط الإجراءات واللوائح والقوانين ؛
- أعلنت مبدأ الشفافية بالنسبة لكافة الهيئات الحكومية.

الفصل الخامس

الجهود العربية في مكافحة الفساد الإداري

تولى جامعة الدول العربية اهتماماً كبيراً لموضوع التعاون الدولي والإقليمي وتنسيق المواقف العربية والمشاركة بإيجابية في المحافل الدولية سواء في مراحل إعداد العقود والاتفاقيات الدولية أو بالتوقيع عليها والمصادقة عليها، كما تضع في مقدمة أولوياتها موضوع مكافحة الفساد لما تشكله هذه الظاهرة الخطيرة من تهديد للتنمية، والأمن والاستقرار، وسيادة القانون، مدركة الحاجة الماسة لتعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحتها على جميع المستويات، ويمكن تلخيص جهود والانجازات العربية من خلال مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب فيما يتعلق بدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية والجهود العربية لتطوير اتفاقية عربية لمكافحة الفساد وذلك فيما يلي:

1. دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية

قد جرى تأكيد الإرادة العربية في مكافحة الفساد خلال فعاليات، المؤتمر الإقليمي المنعقد في منطقة البحر الميت بالأردن في 23 كانون الثاني عام 2001، والذي خلص إلى إطلاق مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية، بحضور وزراء عدل ومسؤولين حكوميين، وممثلين رفيعي المستوى من السلطة القضائية والجهات المعنية بمكافحة الفساد من 19 دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، وخبراء إقليميين ودوليين. وقد كرس هذا المؤتمر إلزام الدول العربية بتنفيذ جهودها لمكافحة الفساد، عبر بناء قدراتها على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد أقرت الدول المشاركة في المؤتمر باستحداث آلية منسقة، لإنشاء

شبكة إقليمية تكون بمثابة المنتدى الإقليمي لدعم جهود تطبيق الاتفاقية، على المستوى الوطني والإقليمي. وما تجدر الإشارة إليه أن الدول العربية قد امتلكت أجهزة لمكافحة الفساد قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة. (سلامة، 2011: 126)

2. إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد

تنفيذاً لقرارات متتالية صدرت عن مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب منذ سنة 2002 وبتعاون وتنسيق بين أمانتي المجلسين. تم تشكيل لجنة مشتركة من خبراء المجلسين لمراجعة المشروع المبدئي للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات خلال السنوات الأربع الماضية منذ سنة 2003 وراجعت خلالها المشروع في ضوء ملاحظات الدول والاتفاقية الدولية التي اعتبرتها اللجنة الإطار العام لوضع الاتفاقية العربية واستكملت إعداد المشروع بصياغة الجوانب التي لم يشملها، وذلك في ضوء ورقة العمل المقدمة من المستشار عبد الله يوسف الشماسي ممثل وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم تكليفه بهذا العمل من قبل المكتب التنفيذي سنة 2007 وقد تم وضع مشروع بحيث أصبح يحتوي على (35 مادة) تتناول التعريفات والهدف من الاتفاقية والمتمثلة في إجراءات مكافحة ومتابعة المفسدين وتجريمهم، وضرورة الأخذ بمختلف التدابير الوقائية لذلك من خلال تعزيز التعاون بين مختلف السلطات (مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، <http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/abdullahkil>

.(ani-ar.pdf)

3. القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية

اعتمد مجلس وزراء العدل العرب القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية في 29 ديسمبر 2006، لتسترشد به الدول الأعضاء في تحديث وتطوير أنظمتها القانونية والقضائية في مجال التعاون القضائي الدولي في الميدان الجزائي، وخاصة في الجرائم العابرة للحدود ومن بينها الجرائم الخاصة بالفساد، ويشتمل القانون على 49 مادة وزعت على ست أبواب متمثلة في الأحكام العامة، تسليم الأشخاص، الإنابة القضائية، حضور الشهود والخبراء في القضايا الجزائية، تسليم الأشياء، تنفيذ الأحكام الجزائية ونقل المحكوم عليهم. (مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، [http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/abdullahkil\(ani-ar.pdf](http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/abdullahkil(ani-ar.pdf)).

4. انشاء المنظمة العربية لمكافحة الفساد

تعتبر المنظمة العربية لمكافحة الفساد منظمة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح تأسست سنة 2005 بالمملكة المتحدة، واتخذت بيروت مقرا عاما لها. حيث أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهوريا بموجبه يمنحها كافة الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها، أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة. والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من خلال ما يلي: (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، <http://arabanticorruption.org/?lang=ar>)

- توجيه اهتمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها والاصرار على إصلاح الأوضاع؛
- تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات، وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والتي بدورها تؤسس لمنع الفساد؛
- إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام؛
- رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- كشف التأثير السيئ للفساد على الوثام والتماسك الاجتماعي وعلى عملية التنمية المستدامة والأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة الوطنية.

وتتوخى المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها، سلوك الطرق والوسائل التالية: (المنظمة العربية

لمكافحة الفساد، <http://arabanticorruption.org/?lang=ar>)

- جمع ودراسة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة، وإصدار تقارير دورية حولها. ويشمل ذلك القوانين والاجراءات المتبعة في الدول العربية، والتي لها علاقة بالفساد، واقتراح أية تعديلات إيجابية على ذلك؛
- زيارة الدول العربية والتداول مع مسؤولي الأجهزة والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني فيها بما يؤدي إلى التعريف بأهداف المنظمة؛
- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات ونشر نتائج ذلك وأية مقالات ودراسات أخرى مما يؤدي إلى تنمية الوعي والإدراك للمواضيع المتعلقة بالفساد؛

- التواصل مع المؤسسات الدولية التي تعني بمناهضة الفساد والتنسيق معها بما يؤدي إلى المساهمة في النشاط الدولي المعني بمكافحة الفساد.

5. إنشاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أعلن عن تأسيس الشبكة العربية في 30 جويلية 2008، يرأسها حاليًا وزير العدل في لبنان، وتضم في عضويتها 46 وزارةً وهيئةً رسميةً من 17 بلدًا عربيًا، بالإضافة إلى عضوين مراقبين و"مجموعة غير حكومية" تشمل 23 منظمة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي، مما يجعلها أول آلية إقليمية عربية تجمع جهات حكومية وغير حكومية بهدف التشاور والتعاون ضد الفساد. تسعى الشبكة العربية إلى تنمية قدرات أعضائها، وتيسير تبادل المعلومات بينهم ومع نظرائهم حول العالم، وتعمل أيضا على توفير أرضية مشتركة لجميع الأطراف المعنيين بغية استكشاف سبل تطوير السياسات المضادة للفساد (قطيط، 2016: 229).

تنظم الشبكة العربية اجتماعات بشكل دوري لمراجعة تقدم أعمالها وتحديد أولوياتها في إطار برامج عمل دورية، كما تُصدر قرارات وخلاصات ووثائق أخرى لدعم الجهود الإقليمية في مختلف المواضيع ذات الصلة. كما تعمل الشبكة العربية بدعم من المشروع الإقليمي حول "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يستضيف وحدة الدعم الإقليمية الخاصة بها، كما تتعاون مع منظمات أخرى، ومن بينها جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، <http://www.arabacinet.org/index.php/ar>).

6. تأسيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مؤسسة إقليمية غير حكومية لا تهدف للربح. تأسس المركز العربي في العام 2003 على يد مجموعة من الاختصاصيين والقضاة والمحامين والأساتذة الجامعيين من لبنان وبعض الدول العربية. يقع المقر الرئيسي للمركز في لبنان (بيروت) ولديه ممثلون في كل من الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا المغرب، قطر، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

يعمل المركز من أجل ترسيخ مبادئ حكم القانون والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كشرط أساسي للإصلاح وللتنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية. حيث يهدف إلى: (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، <http://www.arabacinet.org/index.php/ar>)

- تعزيز ثقافة "دولة الحق" المبنية على أسس حكم القانون والحكم الرشيد ونشرها؛
- تعزيز حكم القانون والنزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية، تعمم من خلالها مبادئ حقوق الإنسان؛
- جعل المركز مرصدا إقليميا لحكم القانون والنزاهة، عبر مراقبة وضع حكم القانون والنزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإعداد تقارير بشأنه؛
- بناء المعرفة حول حكم القانون وتعميقها وتعميمها من خلال وضع آليات ومنهجيات للبحث العلمي؛
- تشجيع الحوار بين مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- بناء قدرات أصحاب القرار والجهات المعنية وفق الحاجات ومجالات عملهم.

7. شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي

تعد شبكات المساءلة الاجتماعية في العالم مبادرة رائدة لتشجيع وتعزيز والتأكيد على استدامة التطبيقات العملية للمساءلة الاجتماعية على مستوى العالم. ولقد بدأ تأسيس شبكات المساءلة الاجتماعية منذ عام 2006 بشبكة المساءلة الاجتماعية بدول الصحراء الكبرى في إفريقيا، وشبكة المساءلة الاجتماعية بجنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي. وتم تمويل إنشاء هذه الشبكات من قبل صندوق التنمية DGF برعاية البنك الدولي (المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة، <http://opiyemen.org/alliances/re/174-re1.html>). أما عن شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي فهي تعتبر الشبكة الإقليمية الأولى في العالم العربي التي تعنى وتهتم بمجال المساءلة الاجتماعية وتستهدف كافة الأطراف الواجب تفاعلها لإنجاح وتعميم مفاهيم وآليات المساءلة الاجتماعية في العالم العربي، وهم على وجه الخصوص الحكومة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.

تعتبر شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي وليدة العديد من المشاورات الإقليمية والقطرية بداية من مؤتمرها الأول في القاهرة بنهاية عام 2010 وصولاً إلى فعاليات المؤتمر الإقليمي التأسيسي الذي عقد في مدينة الرباط المغربية في شهر مارس 2012، والذي تم فيه الإعلان الرسمي عن الشبكة بحضور أكثر من 100 من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات الإعلام، والعديد من الجهات المانحة بالإضافة إلى مجموعة من المهتمين بقضايا المساءلة الاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، [\(\[palestine.org/ar/networks/ansa\]\(https://www.palestine.org/ar/networks/ansa\)\)](https://www.aman-</p>
</div>
<div data-bbox=)

تهدف الشبكة إلى التعريف ورفع الوعي بمفاهيم وممارسات المساءلة الاجتماعية، وتطوير وبناء قدرات أعضائها حول مفاهيم وأدوات المساءلة الاجتماعية على المستوى القطري والإقليمي. كما تهدف إلى إدارة برنامج للمنح والمبادرات لتطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية، وتصميم وإدارة نظام متكامل لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بين أعضاء الشبكة والجهات المعنية على المستوى القطري والإقليمي والدولي. تضم الشبكة حالياً في عضويتها ممثلين من سبعة دول عربية (المغرب، تونس، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، اليمن)، والمجال مفتوح لضم المزيد من الأعضاء من الدول العربية الأخرى. ويتركز مجهود الشبكة أساساً على الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية في الموازنة، وحرية تكوين الجمعيات وتحسين تقديم الخدمات. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة،

<http://www.aman-palestine.org/ar/networks/ansa>).

الفصل السادس

منظمة الشفافية الدولية ومؤشرات الفساد

لما كان الفساد ظاهرة هيكلية ودولية تخترق كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية في كل دول العالم وأضحت مواجهة الفساد أولوية الأولويات قام بيتر ايجن "Peter Egen" مدير البنك الدولي السابق سنة 1993 بتأسيس منظمة الشفافية الدولية كمنظمة مجتمع مدني دولي غير حكومية أخذت على عاتقها مكافحة الفساد في العالم بصفته آفة العصر الأولى، ومن أجل معرفة الدور الذي لعبته هذه المنظمة في حربها على الفساد سنتعرف على نشأتها وأهدافها ومؤشرات الفساد بها.

1. تعريف المنظمة الشفافية الدولية

في بداية عام 1990، اعتبر موضوع الفساد من المواضيع الحساسة والذي يصعب الحديث عنه علانية وهذا لتورط العدد الكبير من المؤسسات ذات النفوذ في قضايا الرشوة والتهرب الضريبي. فقد بينت العديد من الوكالات الدولية المستقلة أن الفساد تغلغل بشكل كبير في العديد من المشاريع التنموية في جميع أنحاء العالم. وهذا راجع أساسا إلى غياب أي اتفاقية دولية تهدف إلى الحد من الفساد. وعلى ضوء ذلك قرر مدير البنك الدولي السابق "بيتر إيجين" إلى جانب تسعة من زملائه إلى إنشاء منظمة صغيرة مقرها برلين بألمانيا أطلق عليها اسم منظمة الشفافية الدولية والنزاهة. مهمتها هي وقف الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة على جميع المستويات وعبر جميع قطاعات المجتمع. منطلقا من قيم أساسية تتمثل في الشفافية والمساءلة والنزاهة والتضامن والشجاعة والعدالة والديمقراطية. وهذا في ظل رؤية تتمثل في عالم تكون فيه الحكومة والسياسة والأعمال والمجتمع

المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد (المنظمة الدولية للشفافية والنزاهة، <https://www.transparency.org/about>). ولعل من أهم مبادئها التوجيهية ما يلي: (المنظمة الدولية للشفافية والنزاهة، <https://www.transparency.org/about>)

- العمل بالتعاون مع جميع الأفراد والجماعات، ومع الحكومات والهيئات الدولية الملتزمة بمكافحة الفساد؛
- التعهد بالانفتاح والصدق والمسؤولية في أداء المهمة؛
- الديمقراطية والابتعاد عن الحزبية والطائفية؛
- إدانة الرشوة والفساد بقوة أينما تم التعرف عليه بشكل موثوق؛
- التحليل الموضوعي والمهني وفقا للمعايير العالية من البحث؛
- الابتعاد عن التمويل الذي يضر بالقدرة على معالجة القضايا بحرية ودقة وموضوعية؛
- تقديم تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب عن نشاطات المنظمة للجهات المعنية؛
- احترام وتشجيع احترام حقوق الإنسان الأساسية والحرية.

وسرعان ما انتشر نشاط هذه المنظمة دوليا حيث فتحت لها فروع في عدد من البلدان كالدنمارك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما انضمت إليها عدد من المنظمات الغير الحكومية التي تعنى بمحاربة الفساد. ولعل أهم عامل ساهم في الاعتراف بها دوليا هو ضغطها على اعتماد أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على توصية لتجريم الرشوة الخارجية. فخلال ثلاثة سنوات الأولى من تأسيسها استطاعت المنظمة الدولية للشفافية والنزاهة أن تفتح لها 26 فرعا في أنحاء العالم. كما ساعدت على وضع مقياس ومؤشر للفساد CPI ساهم بشكل كبير في نشر الوعي بمضار الفساد وزيادة

حرص الدول على تحسين مستوياتها من الشفافية. كما قامت الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية سنة 1995 بتنظيم المؤتمر العالمي لمكافحة الفساد، والذي يضم كل سنة أكثر من 1500 عضوا وناشطين في محاربة الفساد في أنحاء العالم. (سلامة، 2011: 125)

أما في عام 1997 تم زيادة فروع المنظمة عبر العالم إلى 49 فرعا وأهم شيء في ذلك هو فتحها فرع في روسيا والذي يعتبر بمثابة إنجاز كبير، بالإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع اتفاقية بين 34 دولة عضوة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتجريم ظاهرة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. ومع بداية الألفية الجديدة توجهت منظمة الشفافية الدولية للعمل جنبا إلى جنب مع عدد من البنوك من أجل محاربة ظاهرة غسل الأموال، والتي لا تقل حدة عن ظاهرة الرشوة. كما أصدرت كتابا بعنوان نظام النزاهة الوطني ترجم إلى 20 لغة لمساعدة الدول في محاربة هذه الظاهرة سريعة الانتشار. (سلامة، 2011: 126)

وفي الذكرى العاشرة لتأسيس منظمة الشفافية اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). التي وقعتها 140 دولة، وكانت اتفاقية مكافحة الفساد اتفاق عالمي تاريخي هدفه توفير خطة شاملة للإصلاح وآليات جديدة لمكافحة الفساد. ومع ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2009 والتي يرجعها الكثيرون إلى ظاهرة الفساد، تمحور تقرير المنظمة لهذه السنة على القطاع الخاص، وتسليط الضوء على حاجة الشركات لقبول أن الفساد ليس في مصالحها أو مصالح الجمهور. حيث تم الضغط على مجموعة العشرين (G20) من أجل إصلاح الأنظمة وتضييق الخناق على الثغرات مثل الملاذات الضريبية (المنظمة الدولية للشفافية والنزاهة، <https://www.transparency.org/about>).

2. أهداف منظمة الشفافية والنزاهة الدولية

هدف المنظمة هو أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات لمحاربة الفساد، ووضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم. فأغلب المؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية وفي حين أنه لما قبل عام 1990 هذا الموضوع لم يكن يؤخذ به بشكل كاف. وقد لعبت منظمة الشفافية والنزاهة الدولية دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضد الرشوة. والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (لخميسي، 2013: 74).

- التركيز على محاربة الفساد بصورة أكبر؛
- العمل على تشخيص مخاطر الفساد والحد منه وتحسين الشفافية والتكامل والمصداقية الخاصة بالحوكمة؛
- ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد؛
- تكريس الشراكة الإستراتيجية مع عدد من المؤسسات والهيئات؛
- الوصول إلى قاعدة أوسع من المواطنين لتحسين الأوضاع.

3. مؤشرات الفساد لمنظمة الشفافية والنزاهة الدولية

تصدر منظمة الشفافية والنزاهة الدولية مجموعة من المؤشرات والتقارير تتناول موضوع الفساد في مختلف دول العالم ولعل أهم هذه المؤشرات ما يلي: (منظمة الشفافية الدولية،

<https://www.transparency.org>

أ. مؤشر مدركات الفساد:

وضع مؤشر مدركات الفساد في عام 1995 بوصفه مؤشرا مركبا يتم استخدامه بغية قياس مدركات الفساد في القطاع العام في عدد مختلف من دول العالم. وهو عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات من عدد من المؤسسات ذات السمعة الحسنة. تركز منهجية حساب مؤشر مدركات الفساد على أربع ركائز رئيسية وهي:

❖ اختيار مصادر البيانات: يعتمد المؤشر على عدد من مصادر البيانات والتي من خلالها

تسجل مدركات الفساد ويتم العمل على تقييم كل مصدر من هذه المصادر على أساس معايير

منها: (منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org>)

- أن تكون المصادر موثوقة من مؤسسات ذات مهنية عالية وتتبع منهجية سليمة وواضحة في جمع البيانات؛
- ينبغي ان تعالج المسوحات قضايا متعلقة بالفساد في القطاع العام او مدى فعالية التدابير الرامية لمنع الفساد كمؤشر غير مباشر لقياس الفساد المدرك؛
- أن تكون هناك قابلية للمقارنة ما بين البلدان بحيث تقيس هذه المصادر نفس النقاط في كل بلد.

❖ **توحيد مصادر البيانات:** تعتمد عملية التوحيد على تحويل كافة مصادر البيانات إلى مقياس مؤلف من درجات تتراوح بين 0 إلى 100 درجة حيث تدل الدرجة 0 على أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك في حين تمثل الدرجة 100 أدنى مستويات الفساد المدرك.

❖ **تجميع البيانات التي تم توحيدها:** يتم احتساب الدرجة التي يحرزها البلد على مؤشر مدركات الفساد بوصفها المتوسط البسيط لجميع الدرجات المتاحة التي جرت إعادة جدولتها لذلك البلد ولا تمنح البلد الدرجة إلا إذا توفرت على الأقل ثلاثة مصادر للبيانات تكون متاحة لذلك البلد والتي يتم من خلالها احتساب هذا المتوسط.

❖ **الإبلاغ عن درجة عدم اليقين:** يتم الإبلاغ عن درجة عدم اليقين التي تم إحرزها على مؤشر مدركات الفساد جنبا إلى جنب مع الإبلاغ عن الخطأ المعياري ودرجة الثقة التي تجسد التفاوت في القيمة لمصدر البيانات والتي تؤلف الدرجة التي يتم إحرزها على مؤشر مدركات الفساد.

ب. مؤشر دافعي الرشوة:

يتم وفقا لهذا المؤشر تصنيف 30 اقتصادا من أكبر اقتصاديات العالم حسب ما يتم تصويره من احتمالية قيام الشركات من تلك البلدان بدفع الرشاوي في الخارج. ويأتي هذا المؤشر مستندا إلى آراء التنفيذيين في قطاع الأعمال والتي جرى جمعها من خلال مسح دافعي الرشوة التي نفذته منظمة الشفافية الدولية. أما بالنسبة للبلدان والمناطق التي يتم تصنيفها على المؤشر فهي تغطي جميع المناطق في العالم وتمثل نحو 80 % من إجمالي التدفق العالمي للسلع والخدمات والاستثمارات. كما يتم من خلال مسح دافعي الرشوة أيضا استطلاع التصورات المتعلقة بالرشوة في مختلف

قطاعات الاعمال ويتم من خلال هذا التقرير دراسة الأنواع المختلفة للرشوة في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الخاص لأول مرة في 2011.

أما عن منهجية إعداد مؤشر دافعي الرشوة والتي عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية اصدار المؤشر سنة 1990 فهي تركز على أربعة معايير وهي: (منظمة الشفافية الدولية،

<https://www.transparency.org>)

- مدى الانفتاح التجاري والذي يقاس من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الصادرات؛

- ما إذا كانت البلدان مصنفة على مؤشر عام 2008 لتمكين المقارنة في تطور الأداء مع مرور الوقت (خاص بمؤشر سنة 2011)؛

- العضوية في مجموعة دول العشرين؛

- الأهمية التجارية داخل المنطقة أو القارة.

ج. مقياس الفساد العالمي:

يعتمد مقياس الفساد العالمي على نظرة الشعوب للفساد من خلال دراسات مسحية أهمها الدراسة التي أجريت بدول المنطقة العربية لسنة 2016 بالتعاون مع بارومتر الفساد الافريقي وعدد من الشركاء الوطنيين في شبكة البارومتر العربي. تعتمد منهجية المقياس العالمي للفساد على إنجاز العمل الميداني من خلال أداة المقابلة، حيث يتم توجيه أسئلة مباشرة وجها لوجه، وقد اختيرت عينة من البالغين أكثر من 18 سنة لهذه الدراسة حيث يمثل 50 % منهم فئة الإناث أما النصف

الآخر فهي فئة الذكور. وقد اختيرت الدول المشاركة على أساس عامل الأمان في إجراء الدراسة المسحية وأيضا مدى نزاهة المواطنين في الادلاء بشهاداتهم (منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org>). كما اعتمد في إجراء المسح على بطاقة تقييم المواطنين

للأداء في محاربة الفساد والتي تتركز على خمسة محاور وهي:

- التغير في مستويات الفساد خلال 12 شهر الماضية؛
- مدى فساد المسؤولين الحكوميين؛
- كيفية تعامل الحكومة مع قضايا الفساد؛
- معدل الرشوة لقاء الخدمات الحكومية؛
- استطاعة المواطن العادي على صناعة الفرق.

الفصل السابع

دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد في الدول العربية

سنحاول من خلال هذا المحور إجراء دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد المعتمدة في منظمة الشفافية الدولية في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017 للخروج بقراءة واضحة حول مستويات الفساد في هذه الدول.

1. الفساد في الدول العربية تبعا لمؤشر مدركات الفساد

شمل مؤشر مدركات الفساد منذ صدوره عددا من الدول العربية والتي صنفت في أغلبها في مراتب متأخرة جدا من القائمة الترتيبية، والشكل رقم (01) يمثل متوسط تطور مؤشر الفساد للدول العربية خلال الأربع سنوات الأخيرة من 2014-2017.

الشكل (01): تطور مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال الفترة 2014-2017



المصدر: من إعداد الباحثين وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية المتعلقة بمدركات الفساد.

شمل المقياس خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2017 أكثر من عشرين دولة عربية ويمكن ملاحظة

ما يلي:

- معظم الدول العربية تراجع متوسط درجاتها وبشكل كبير جدا خلال 2016 و2017 تشير النتائج إلى أن متوسط درجات الدول العربية أقل من 37 درجة وهذا يشير إلى أنه يوجد فساد كبير بالمنطقة العربية متعلق بالقطاع العام. والجدول التالي يبين لنا ترتيب الدول العربية من حيث درجات الفساد خلال نفس الفترة:

الجدول (01): ترتيب الدول العربية حسب درجة الفساد خلال الفترة 2014-2017

2017		2016		2015		2014		
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	
71	21	66	24	70	23	70	25	الإمارات
63	29	61	31	71	22	69	26	قطر
49	57	46	62	52	48	49	55	السعودية
48	59	48	57	53	45	49	55	الأردن
44	68	54	64	45	60	45	64	عمان
42	74	41	75	38	76	40	79	تونس
40	81	39	90	36	88	39	80	المغرب
39	85	41	75	49	55	44	67	الكويت

36	103	43	70	51	50	49	55	البحرين
33	112	34	108	36	88	36	100	الجزائر
32	117	34	108	36	88	37	94	مصر
31	122	34	108	34	98	34	107	جيبوتي
28	143	28	136	28	123	27	136	لبنان
28	143	27	142	31	111	30	124	موريطانيا
18	169	17	166	16	161	116	170	العراق
17	171	14	170	16	161	18	166	ليبيا
16	175	14	170	12	165	11	173	السودان
16	175	14	170	-	-	19	161	اليمن
14	178	13	173	18	154	20	159	سوريا
9	180	10	176	8	167	8	174	الصومال

المصدر: (منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org>)

من خلال الجدول رقم (01) نجد أنه خلال الفترة من 2014 إلى 2015 احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا في أقل الدول فسادا، بينما من 2016 إلى 2017 اعتبرت الإمارات العربية الأولى عربيا من حيث انخفاض معدلات الفساد بها حيث بلغت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد بين 66 إلى 70 درجة، كما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة عربيا ودوليا في الترتيب، حيث تعتبر من أكثر الدول فسادا لمدة أربع سنوات متتالية وهذا بدرجات تتراوح ما بين 8 إلى 9 درجات، كما نجد أن أكثر من

90% من الدول العربية درجاتها أقل من 50 درجة، حيث توجد دولتين فقط دولتين فقط حافظتا على درجاتهما مدة أربع سنوات متتالية فوق 50 درجة وهما قطر والإمارات العربية. أما عن الدول التي شهدت فعلا تحسنا طفيفا في مؤشر مدركات الفساد هي تونس مقارنة بدولة البحرين التي شهدت تراجعا كبير جدا في درجاتها خلال السنوات الأربعة. والمثير في الأمر أن خمسة دول عربية خلال الأربع سنوات متتالية تحتل ذيل القائمة وهي الصومال السودان ليبيا والعراق وسوريا.

ويرجع هذا التدهور في الترتيب وتصنيف الدول العربية بشكل عام إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى حداثة الإصلاحات في عدد من الدول العربية وخصوصا التي شملها الربيع العربي، الشيء الذي حال دون وضع ركائز أساسية للحكم الراشد بهذه الدول.

أما هذا التدهور من وجهة نظر منظمة الشفافية والنزاهة الدولية فهو يرجع أساسا إلى خصوصيات كل منطقة على حدى، فنجد أن تراجع دول الخليج العربي قد يعزى إلى هيمنة العائلات المالكة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، تقييد وقمع الحريات العامة، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني نشيطة وفعالة، وانخراط الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصرف العام. وسجلت قطر أكبر تراجع في كافة المؤشر بجوالي عشر نقاط، وقد يعزى ذلك - بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه - إلى فضائح الفساد حول الفيفا واستضافة قطر لكأس العالم 2020 وانتهاك حقوق الإنسان وبالأخص حقوق العمال الوافدين.

أما الأردن والذي أقر حزمة من القوانين كقانون الانتخاب وقانون النزاهة ومكافحة الفساد، إلا أنها لم تعكس تغييرا حقيقيا فبالرغم من تعدد قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها منذ سنوات إلا أنه لم

يبت بمعظمها، بالإضافة إلى أن هناك تقارير عديدة تشير إلى عرقلة الاستثمار من خلال ارتفاع معدلات الفساد الصغير المتمثل بالرشوة والواسطة والمحسوبية.

كما يبقى الفساد مستشرياً في مصر في ظل غياب أي إرادة سياسية حقيقية وجادة لمكافحته، حيث قامت الحكومة بالتعدي على الهيئات المستقلة حين أقال الرئيس عبد الفتاح السيسي بمرسوم رئاسي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنيبة وأدانته ومحاكمته قضائياً عندما كشف عن حجم ما كلف الفساد في مصر في الأربع سنوات الأخيرة. أما عن الجزائر وفي ظل عدم الاعتراف الحكومي بنتائج المؤشر فهناك تراجع طفيف في درجات التصنيف. وهذا يدل على أن الطريق لا زال طويلاً حول الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلد.

2. الفساد في الدول العربية تبعا لمؤشر دافعي الرشوة

شمل مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011، 28 دولة من بينها دولتين عربيتين فقط وهما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية، فعلى الرغم من صعوبة تعميم نتائج قياس هذا المؤشر على جميع الدول العربية لكن يعطينا فكرة بسيطة عن احتمالية وجود رشوة في التعاملات الاقتصادية والتجارية في الدول العربية ومجالاتها. كما طرحت مجموعة من الأسئلة على التنفيذيين في مجال الأعمال التجارية في كل بلد من البلدان المشاركة، وهذا فيما يتعلق بعدد مرات انخراط الشركات التي يكون مقرها الرئيس في ذلك البلد بالرشوة. حيث تم إعطاء درجة من 10 لكل بلد كما هو موضح في الجدول

التالي:

جدول (02): مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011

عدد المشاهدات	الدرجة	الدولة/المنطقة	الرتبة
273	8.8	هولندا	1
244	8.8	سويسرا	1
221	8.7	بلجيكا	3
576	8.6	ألمانيا	4
319	8.6	اليابان	4
168	8.5	أستراليا	6
209	8.5	كندا	6
256	8.3	سنغافورة	8
414	8.3	المملكة المتحدة	8
651	8.1	الولايات المتحدة الأمريكية	10
435	8.0	فرنسا	11
326	8.0	اسبانيا	11
152	7.9	كوريا الجنوبية	13
163	7.7	البرازيل	14
208	7.6	هونج كونج	15
397	7.6	إيطاليا	15
148	7.6	ماليزيا	15
191	7.6	افريقيا الجنوبية	15
193	7.5	تايوان	19
168	7.5	الهند	19
139	7.5	تركيا	19
138	7.4	المملكة العربية السعودية	22
115	7.3	الأرجنتين	23
156	7.3	الإمارت العربية المتحدة	23
153	7.1	أندونيسيا	25
121	7.0	المكسيك	26
608	6.5	الصين	27
172	6.1	روسيا	28
	7.8	المعدل	

من خلال الجدول نجد أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة 22 بدرجة 7.4، بينما الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 23 بمعدل 7.3 من عشرة. وهذا يدل على أن احتمالية انخراط الشركات بهاذين البلدين في الرشوة ضعيفة على عكس من روسيا والصين فاحتمالية انخراط الشركات بهاذين البلدين في الرشوة عالية جدا. وللتفصيل أكثر في مؤشر دافعي الرشوة لسنة 2011 تم تحديد أهم القطاعات المعنية بالرشوة وفقا للجدول التالي:

الجدول (03): مدركات الرشوة الخارجية في الدول العربية حسب القطاع

الرتبة	القطاع	الدرجة	عدد المشاهدات	الانحراف المعياري	90% من مدى (مجال) الثقة	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
1	الزراعة	7.1	270	2.6	6.8	7.4
1	الصناعات الخفيفة	7.1	652	2.4	7.0	7.3
3	الطيران المدني	7.0	89	2.7	6.6	7.5
3	تكنولوجيا المعلومات	7.0	677	2.5	6.8	7.1
5	البنوك والأموال	6.9	1409	2.7	6.8	7.0
5	الحراجه والغابات	6.9	91	2.4	6.5	7.3
7	خدمات المستهلك	6.8	860	2.5	6.7	6.9
8	الاتصالات السلكية واللاسلكية	6.7	529	2.6	6.5	6.9
8	النقل والتخزين	6.7	717	2.6	6.5	6.9
10	الأسلحة والدفاع والعسكرية	6.6	102	2.9	6.1	7.1
10	مصايد الأسماك	6.6	82	3.0	6.0	7.1
12	الصناعات الثقيلة	6.5	647	2.6	6.4	6.7
13	الصيدلة والرعاية الصحية	6.4	391	2.7	6.2	6.6
13	توليد ونقل الطاقة	6.4	303	2.8	6.1	6.6
15	استخراج المعادن	6.3	154	2.7	5.9	6.6
16	النفط والغاز	6.2	328	2.8	6.0	6.5
17	العقارات والممتلكات والأعمال التجارية والخدمات القانونية	6.1	674	2.8	5.9	6.3
17	المرافق	6.1	400	2.9	5.9	6.3
19	عقود الأشغال العامة والبناء	5.3	576	2.7	5.1	5.5
	المعدل	6.6				

Source : (Transparency International, <https://www.transparency.org>)

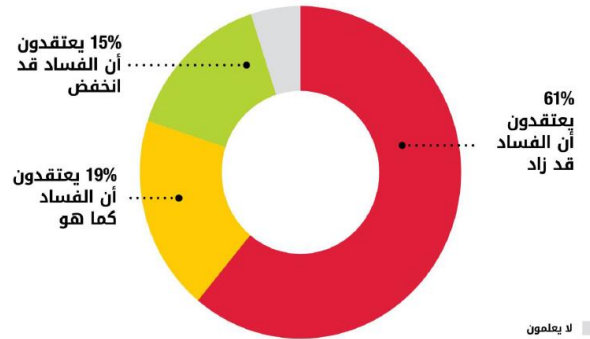
حيث ينظر إلى قطاعي الزراعة والصناعات الخفيفة على أنها أقل عرضة للرشوة، وتليها قطاعات الطيران المدني وتكنولوجيا المعلومات، أما قطاع عقود الأشغال العامة والبناء فقد جاء في المرتبة الأخيرة. وما يمكن الإشارة إليه وباعتبار أن أغلبية الدول العربية تنشط في قطاعات الطاقة والمحروقات فنجد أن هذه القطاعات مرتبة في مراكز متدنية وهذا دليل على انتشار الرشوة بها، فعلى الرغم من أن مؤشر دافعي الرشوة لا يشمل كل البلدان العربية إلا أنه يمكن استخلاص أن الدول العربية أكبر عرضة لدافعي الرشوة نظرا لأن قطاع الطاقة والمحروقات من القطاعات المهمة والجالبة لاستثمارات ضخمة وأن القرارات غالبا ما تكون مركزية وفي يد بعض النافذين في الدولة فإنها بذلك أكثر عرضة للفساد.

3. الفساد في الدول العربية تبعا لمقياس الفساد العالمي

تناول مقياس الفساد العالمي في سنة 2016 قضايا الفساد في دول شمال افريقيا والشرق الأوسط من خلال استطلاع رأي المواطنين في هذه الدول حيث بلغ حجم العينة ما يقارب 10800 مواطن موزعين بالتساوي على تسعة بلدان عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، تونس، اليمن)، وقد تناول هذا المسح المحاور التالية: (منظمة الشفافية الدولية، 2016: 9-10)

- مدى تغير مستوى الفساد في 12 شهر الماضية: أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات الفساد في المنطقة تبدو في ازدياد على نطاق واسع، حيث تجمع نسبة كبيرة من المواطنين 61 % أن الفساد في ازدياد بينما 15 % من المواطنين يرون أن الفساد قد انخفض خلال 12 شهرا الماضية أما ما نسبته 19 % يرون أن مستويات الفساد لم تتغير. كما هو موضح في الشكل التالي:

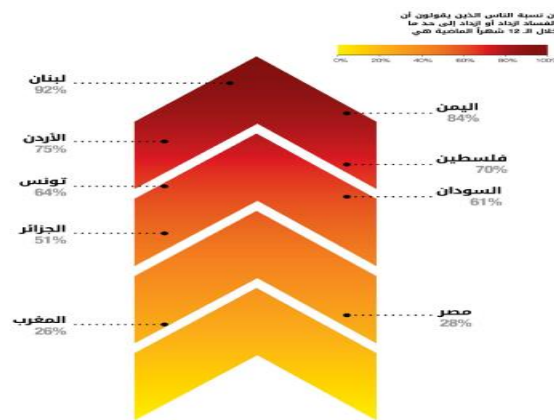
الشكل (02): نسب المواطنين الذين يعتقدون أن الفساد قد تغير خلال سنة 2016



المصدر: (كورالي، 2016: 10)

ولو تعمقنا أكثر في التعرف على آراء المواطنين حول ما إذا كانت فيه زيادة في معدلات الفساد تبعا لكل بلد، نجد أن كل من لبنان واليمن هي أكثر الدول التي يرى مواطنوها أن الفساد في ازدياد، أما بالنسبة للأردن فإن 70% من المواطنين يرون أن معدلات الفساد في ازدياد، بينما تباينت آراء مواطنو كل من مصر والمغرب حول إن كانت هناك زيادة أو نقصان معدلات الفساد أو استقرارها كما هو موضح في الشكل التالي:

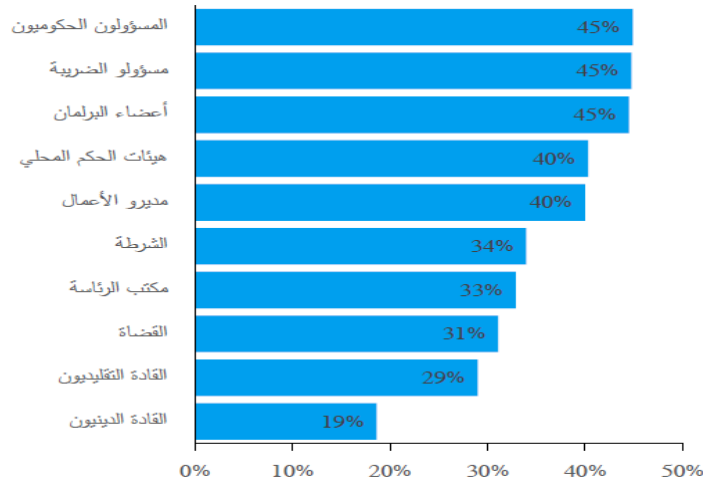
الشكل (03): نسب المواطنين الذين يعتقدون أن الفساد قد ازداد تبعا للبلدان خلال 2016



المصدر: (كورالي، 2016: 9)

- مدى فساد المؤسسات والمجتمعات من وجهة نظر المواطنين: يرى 45 % من المواطنين في البلدان العربية أن المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الضرائب وأعضاء البرلمان هم أشخاص فاسدون، بينما من المواطنين الذين تتراوح نسبهم بين 31 إلى 40 % يرون بأن القضاة ورجال الشرطة ومكتب رئيس الدولة وهيئات الحكم المحلي فاسدون، بينما فيهم من يعتبر القادة الدينيون والقادة التقليديون الأقل تأثراً بالفساد في المنطقة وهذا بنسبة 19 إلى 29 % . والشكل الموالي يوضح هذه النسب بالتفصيل.

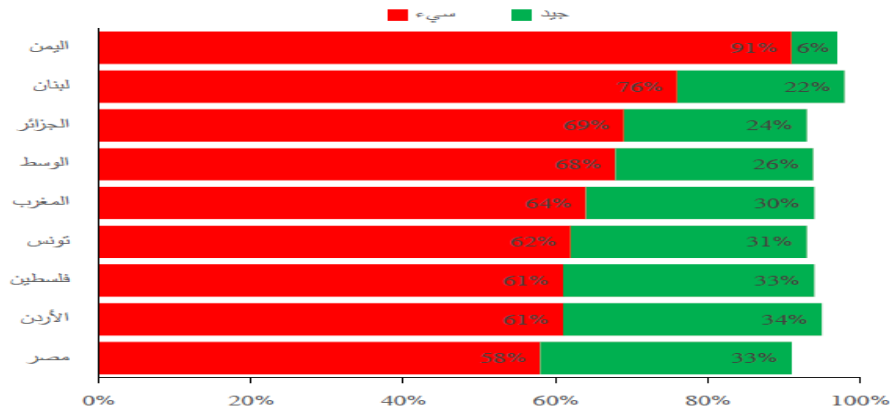
الشكل (04): مدى فساد الحكومات والمجموعات المختلفة من وجهة نظر المواطنين سنة 2016



المصدر: (كورالي، 2016: 12)

- تقييم المواطنين لجهود حكوماتهم ضد الفساد: أجمع غالبية المواطنين على الأداء السلبي لحكوماتهم في محاربة الفساد ويدل هذا على أن الحكومات إما أنها لم تبذل الجهد الكافي في محاربة الفساد أو أنها في أحسن الأحوال لا تنشر وتبين مجهوداتها للعلن. والشكل الموالي يبين لنا بالتفصيل أداء حكومات كل بلد اتجاه محاربة الفساد من وجهة نظر المواطنين.

الشكل (05): جهود الحكومة في محاربة الفساد من وجهة نظر المواطنين سنة 2016

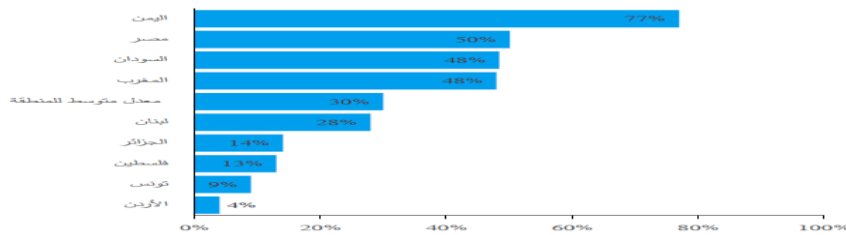


المصدر: (كورالي، 2016: 14)

ما يمكن قوله أن مجهودات حكومات كل من اليمن ولبنان في مكافحة الفساد في تدهور كبير جدا، وهذا الشيء لا يستثنى أحد من البلدان الأخرى فمصر على سبيل المثال والتي تعتبر أحسن البلدان ترتيبا يرى تقريبا 60% من مواطنيها أن الدولة لا تبذل مجهودات كافية في القضاء على الفساد.

- الرشاوي التي يدفعها المواطنون لقاء الخدمات: ركز مقياس الفساد العالمي في دراسته للرشاوي التي يدفعها المواطنون اتجاه الخدمات على ستة خدمات رئيسية، المدارس الحكومية، المستشفيات والعيادات الحكومية، الوثائق الشخصية، الخدمات الحيوية وأخيرا الشرطة والمحاكم. والشكل الموالي يبين عدد الذين دفعوا الرشوة من المواطنين لقاء الحصول على هذه الخدمات.

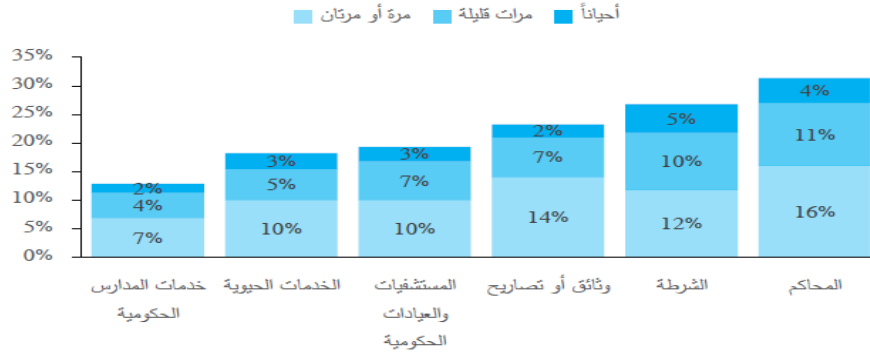
الشكل (06): نسب مستخدمي دافعي الرشوة سنة 2016



المصدر: (كورالي، 2016: 16)

نجد أن الفروق متباينة ما بين الدول، حيث نجد أن الوضع جد متدهور في اليمن أين دفع ما يقارب 77 % من مواطنين العينة في اليمن رشاي مقابل خدمات حكومية، بينما نجد نصف المستجوبين في مصر قام بنفس الفعل، وما يمكن ملاحظته أن الأردن هي الدولة التي يكاد يندم فيها دفع الرشوة لقاء الخدمات الحكومية وهذا بمعدل 4 % . أما فيما يتعلق بأكثر الخدمات التي تتأثر بالرشوة فسندرجها في الشكل الموالي:

الشكل (07): مستخدمو الخدمات دافعي الرشوة سنة 2016



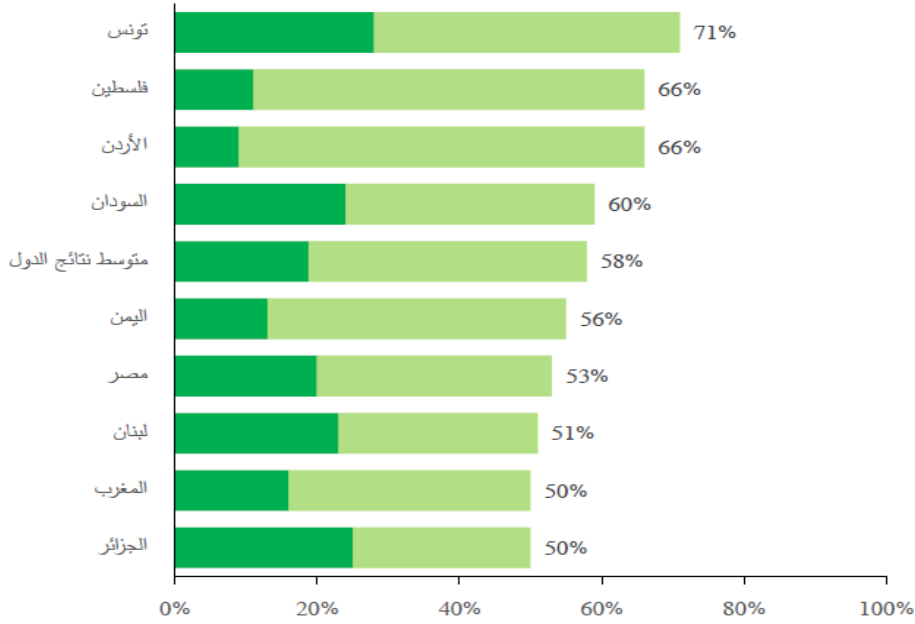
المصدر: (كورالي، 2016: 19)

من خلال هذا الشكل نجد أن المحاكم تحوز على أعلى معدلات الرشوة حيث أفاد 31 % من عينة الدراسة على دفعهم للرشوة عند تواصلهم للمحاكم وأن 16 % منهم لأكثر من مرة، كما نجد 27 % من المواطنين دفعوا الرشوة للشرطة، أما في بقية الدول فهي متفاوتة وأقل الخدمات التي تدفع مقابلها الرشوة هي الخدمات المدرسية الحكومية.

- استطاعة المواطنين صنع الفارق: تعتقد أغلبية بسيطة من المواطنين المستجوبين والبالغ نسبتهم 58 % في المتوسط قدرتهم على صنع الفارق في مكافحة الفساد، وهذا مؤشر إيجابي يشير على

أنه يوجد وعي كبير من قبل المواطنين بخطورة هذه الظاهرة. والشكل التالي يبين نتائج ما توصلت إليه الدراسة في هذا المجال.

الشكل (07): استطاعة المواطنين صنع الفارق



المصدر: (كورالي، 2016: 26)

من خلال ما تقدم نجد أن المواطنين المستجوبين في تونس يعتقدون بقدرتهم في تغيير مجرى الأمور وانهم أصحاب المبادرة في مكافحة الفساد، وهذا ما يمكن قوله بالنسبة لكل من فلسطين والأردن، بينما نجد أن نصف عينة المستجوبين في الجزائر، والتي احتلت المرتبة الأخيرة لا يعتقدون بقدرتهم في محاربة الفساد.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. أنعم، سعيد عبد المؤمن، (2004). "الفساد المالي والإداري: الحالة اليمنية نموذجاً". ندوات ومؤتمرات انعقدت في اليمن، (ع14)، ص. ص 281-320
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، شوهذ يوم 12 فيفري 2018
3. بكر، نجلاء محمد إبراهيم، (2009). "الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، (ع3)، ص. ص 305-333
4. بوكحيل، حكيمة، (2016). "دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري". مجلة دراسات، جامعة الأغواط، (ع46)، ص. ص 258-268
5. بولحبال، أسماء، (2015). إشكالية الحد من الفساد: الدروس المستفادة من التجارب الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
6. جمال سلامة علي (2001)، الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد وإشكالية التطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية، مج39، ع2، الكويت.
7. دنون، مفيد يونس، (2010). "تأثر الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة". مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 32 (ع101)، ص. ص 243-265
8. زاهر، عبد الرحيم عاطف، (2009). الرقابة على الأعمال الإدارية. عمان: دار الولاية
9. السالم، عبد الله بن عبد الكريم، (2003). "الفساد الإداري في الدول النامية". مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد 21 (ع4)، ص. ص 302-312
10. السالم، عبد الله بن عبد الكريم، (2010). "نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري في المنظمات العامة". مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد 28 (ع1)، ص. ص 11-33
11. السبيعي، فلاح بن فرج، (2017). "أثر تطبيق الشفافية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية". المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 37 (ع1)، ص. ص 181-

12. سعيد، ناصر خليفة عبد المولى، (2007). "تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية". مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مجلد 11 (ع33)، ص. ص 417-467
13. سلامة، جمال علي، (2011). "الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد واشكالية التطبيق" مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 39 (ع2)، ص. ص 105-141
14. سليمانى لخميسي (2013)، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، ع9، المغرب.
15. الشريف، طلال بن مسلط، (2004). "ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية". مجلة كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18 (ع2)، ص. ص 31-56
16. الشلقان، عادل بن أحمد، (2003). "الفساد الإداري في المؤسسات العامة: المشكلة والحل". مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد 25. مجلد 25 (ع1)، ص. ص 330-350
17. صبيح، أحمد مصطفى، (2016). الرقابة الإدارية والمالية ودورها في الحد من الفساد الإداري. مصر: مركز الدراسات العربية.
18. عبد الرحمان، عادل محمد، (2011). "الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط". مجلة مصر المعاصرة. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، مجلد 103 (ع502)، ص. ص 301-399
19. عبد العظيم، حمدي. (2008). عولمة الفساد وفساد العولمة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
20. علي، عبد القادر، (2008). "مؤشرات قياس الفساد الإداري" جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد 7 (ع70)، ص. ص 2-15
21. الغالبي، طاهر والعامري صالح، (2010). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان: دار وائل.
22. قبايلي، أمال. "الفساد الإداري ودوره في نقشي البطالة". ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011
23. قطييط عدنان محمد (2016)، مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل استراتيجية مقترحة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع69، السعودية.

24. القيروتي، محمد قاسم، (2001). الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
25. الكبيسي، عامر، (2000). "الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة". المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 20 (1ع)، ص. ص 85-122
26. كورالي برنغ (2016)، الناس والفساد: دراسة مسحية على دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2016، منظمة الشفافية والنزاهة الدولية.
27. مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، شوهذ يوم: 05 فيفري 2018.
28. منظمة الشفافية الدولية، شوهذ يوم: 13 فيفري 2018
<https://www.transparency.org/about>
29. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر دافعي الرشوة، شوهذ يوم 23 فيفري 2018
<https://www.transparency.org>

باللغة الأجنبية

1. Booth, C. Segon. M and O'Shannassy, T. (2010). "Managerial Perspectives of Bribery and Corruption in Vietnam". International Review of Business Research Papers, World Business Institute, Vol. 6 (1), pp. 574-589
2. Heidenheimer, A. and Johnston, M. (2001). Political corruption : Concepts and contexts. New Jersey : Transaction publishers.
3. Hodess, R. (2004). Introduction in global corruption. Germany : Transparency International.
4. Jaegere, S. (2012). "Principles for Anti-Corruption Agencies : A Game Changer". Jindal Journal of Public Policy, School of Government and Public Policy, Vol. 1 (1), pp. 79-120
5. Transparency international bribe payers index 2011, vu le 23 fevrier 2018, <https://www.transparency.org>
6. Wei, Shang-Jin. (2001). "Corruption in Economic Development : Grease or Sand ?", Economic Survey of Europe, United Nations Economic Commission for Europe, No. 2, pp. 101-112
7. Werlin, H. Poor, N. Rich, N. (2003). "A theory of Governance", Public Administration Review, American Society for Public Administration, Vol 63 (3), pp. 329-342